الاستثمار السياحي سبيل أنسب للتنمية الاقتصادية في الجزائر

- تجربة تركيا والدروس المستفادة منها-

Tourism investment is a more appropriate way for economic development In Algeria

- Turkey's experience and lessons learned -

ســـــايـــــح فـــــريـــد

جامعة الجزائر3 (الجزائر)، البريد الالكتروني sayah.farid@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/30 تاريخ القبول: 2021/12/15 تاريخ النشر: 2022/01/09

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة إبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة كمجال ضروري للتنمية؛ خاصة لدى البلدان التي تتمتع بمقومات بيئية وثقافية جيدة مثل الجزائر، سيما بعد نجاح التجربة التركية في هذا المجال، حيث ركزنا على المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على مختلف المواقع الالكترونية الرسمية في جمع بيانات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياحة في الجزائر لم تلقى الاهتمام الكافي للنهوض بها كقطاع فاعل في التنمية؛ تتداخل السياحة مع عدة مجالات مثل النقل، المنشئات القاعدية، المرافق العمومية ومختلف الأماكن ذات المعالم الثقافية التي تحتاج بدورها للاهتمام، كما أن القدرات الاستيعابية للفنادق والمنشئات السياحية في الجزائر ضعيفة؛ وقد خلصت الدراسة لضرورة العمل على وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للنهوض بالسياحة انطلاقا من تهيئة مختلف القطاعات والمجالات المتداخلة معها، إضافة لتعزيز القدرات الاستيعابية لمختلف المنشئات السياحية مع مراعاة جودة الخدمة وتخفيض التكاليف، والتي تشكل بدورها أبرز النقاط المستخلصة من تجربة تركيا.

الكلمات المفتاحية: تنمية اقتصادية، استثمار سياحي، فنادق، خدمات.

Abstract:

This study aimed to clarify the economic importance of tourism as a necessary area for development; particularly in countries that have good environmental and cultural elements such as Algeria, especially after the success of the Turkish experience in this field, where we focused on the descriptive analytical approach with reliance on various official websites in collecting study data. The study concluded that tourism in Algeria did not receive enough attention to promote it as an active sector in development; Tourism overlaps with several areas such as transportation, basic facilities, public facilities and various places with cultural landmarks, which in turn require significant attention, and the absorptive capacities of hotels and tourist facilities in Algeria are weak; The study concluded that it is necessary to work on the development and implementation of a comprehensive strategy for the advancement of tourism based on the creation of the various sectors and fields intertwined with it, in addition to enhancing the absorptive capacities of the various tourist facilities, taking into account the quality of service and the reduction of costs, which, in turn, constitute the most prominent points drawn from Turkey's experience.

Keywords: Economic development, Tourism investment, Hotels, services.

المقدمة

يشكل قطاع السياحة قاعدة أساسية وبنية هيكلية في توطيد مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المحروقات؛ وفي إطار تشجيع التنمية المستدامة خارج قطاع المحروقات بالجزائر، لابد من التركيز على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، والعمل على الحد من عراقيلها، حيث يعتبر قطاع السياحة واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد، خاصة بالبلدان التي تتوفر على مقومات بيئية وتاريخية معتبرة تسمح لها باستثمارها في ترقية السياحة.

فتواجد نظم نقل فعالة وشبكات ومنشئات قاعدية ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية عموما وتعزيز السياحة على الخصوص؛ في هذا الصدد، نطرح إشكالية بحثنا على النحو التالي:

كيف يؤثر قطاع السياحة على تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بالجزائر؟

حيث نعمل على دراسة وتحليل هاته الإشكالية من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع القدرات السياحية والفندقية في الجزائر؟
- هل السياحة قادرة على تعزيز التنمية الاقتصادية بالجزائر؟
- كيف يمكن لقطاع السياحة أن يشكل مدخل لدعم التنمية الاقتصادية بالجزائر؟
- ما مدى مساهمة السياحة في تنشيط القطاع الاقتصادي لتركيا؟

الدراسات السابقة: من بين أبرز الدراسات السابقة للموضوع ما يلي:

- بلحسل منزلة ليلى، قاسي نجاة. الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع النظري والتطبيق العملي –دراسة مقارنة–، مداخلة ضمن فعاليات مؤتمر علمي دولي حول: التنمية السياحية في البلدان العربية في ظل متطلبات المنافسة الدولية –تحديات ورهانات– يومي 03–04 مارس 2020 بتونس (بلحسل.، 2020)؛ ركزت هذه الدراسة في معالجة موضوع الاستثمار السياحي بالجزائر على الجوانب والأطر القانونية والتنظيمية بما فيها التسهيلات والترتيبات الإدارية المنصوص عليها في التشريعات التي تحكم النشاط السياحي في الجزائر، كما توصلت لضرورة توفير مناخ استثماري ملائم للتغيرات الاقتصادية، تهيئة وإنشاء بنية تحتية حديثة تتميز بالجودة لاستقطاب الاستثمارات.
- بوراوي ساعد، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) –دراسة مقارنة–، أطروحة دكتوراه علوم (ساعد،، 2017)؛ تطرقت الدراسة لتحليل ومقارنة المتغيرات السياحية لدول المغرب العربي بالتركيز على كل من واقع وكذا استراتيجيات الاستثمار السياحي لدى كل دولة، وقد توصل الباحث لعدة نتائج من أبرزها وجود تباين بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في بلدان المغرب العربي، وذلك لاختلاف درجة

الاهتمام بقطاع السياحة بين مختلف الدول، كما توصل من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات لتباين بين مختلف الدول من حيث المساهمة الاقتصادية لقطاع السياحة في الاقتصاد الوطني؛ وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن بعض الدول المعنية بالتحليل قد تمكنت من تحقيق نتائج معتبرة رغم حيازتها لمؤهلات ومقومات أقل مقارنة مع الجزائر، أما عن أبرز التوصيات فقد شملت تشجيع السياحة الداخلية، تشجيع وترويج السياحة الداخلية، تفعيل وترويج السياحة عبر مختلف تقنيات الاعلام والاتصال، تحسين مختلف الخدمات السياحية.

بناء على الدراستين السابقتين نحاول من خلال دراستنا للموضوع التطرق لبعض الجوانب التي لم يتم التوسع فيها من خلال هاتين الدراستين خاصة من حيث، إبراز القدرات والمؤهلات المؤسساتية والخدماتية والجغرافية التي تمتاز بها الجزائر وتحديد مدى كفايتها في تعزيز ودعم التنمية السياحية سيما البعد الاقتصادي، مع العمل على الاستفادة من تجربة تركيا في ترقية قطاع السياحة.

لدراسة إشكالية البحث ننطلق من الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** تحتاج الجزائر لقدرات مؤسساتية وفندقية كافية لتلبية احتياجات السياح.
- **الفرضية الثانية:** تحتوي الجزائر على مقومات سياحية وثقافية تشابه بشكل معتبر قرينتها التركية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث لبلوغ الأهداف التالية:

- إظهار مكانة قطاع السياحة في دعم النشاط الاقتصادي.
- معرفة حجم القدرات السياحية المتوفرة ومدى إمكانية مساهمتها في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر.
- إبراز مميزات تجربة تركيا في مجال السياحة ومدى مساهمتها في الاقتصاد التركي والدروس المستفادة منها.

أهمية الدراسة: تشكل السياحة ركيزة اقتصادية أساسية لدى العديد من البلدان، حيث تعتبر قطاع اقتصادي قيادي في تحقيق القيمة المضافة ورفع الدخل الوطني، فقد حققت عدة بلدان تقدم معتبر في اقتصاداتها عبر استثمارها في السياحة باستغلالها الجيد لمختلف المقومات الطبيعية والثقافية وغيرها من المقومات التي تزخر بها، كما هو الحال مع تجربة تركيا على سبيل المثال؛ ونظرا لعدم تنوع الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على قطاع المحروقات من جهة، وباعتبار الجزائر تزخر بمقومات متنوعة يمكن استثمارها في تطوير السياحة وجعلها سبيل قيادي لتنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، من هذا المنطلق أصبح من الضروري الاهتمام بالسياحة في الجزائر وجعلها منطلق للتنمية الاقتصادية؛ فمن الناحية العلمية تهتم الدراسة بالاستفادة من التجربة المنهجية للتنمية السياحية المحققة في تركيا والعمل على الاستفادة منها في السياحة

بالجزائر، أما عن الناحية العملية فالدراسة تهتم وتركز على التشابه المعتبر لعديد المقومات الجغرافية والثقافية للدولتين الجزائرية والتركية وهو ما يخلق فرص لتطوير السياحة بالجزائر في حال الاستغلال الجيد لهاته الفرص.

لتحقيق أهداف البحث وإبراز أهميته سعينا لتحديد الدراسة وفق حدود موضوعية ومكانية بدراسة بيئتين تتميزان بتشابه كبير من حيث عديد المقومات الجغرافية والثقافية والبيئية على الخصوص وهما الدولة الجزائرية والدولة التركية، أما عن الحدود الزمنية للدراسة فقد ركزنا على الفترة الممتدة ما بين سنتي 2002-2019 حسب المعطيات الممكنة لكل دولة من الدولتين المعنيتين بالدراسة.

من جهة أخرى، ركزنا من خلال البحث على المنهج الوصفي التحليلي كمحاولة لدراسة مميزات تجربة تركيا في السياحة والعمل على تحليلها والاستفادة منها في تطوير الواقع السياحي بالجزائر.

1. الإطار المفاهيمي للدراسة

1.1. مفهوم الاستثمار السياحي

يتمثل الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر من الأنشطة الواعدة لما يتميز به من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض، حجم الطلب عليه في السوق السياحية العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي (بوفليح نبيل، 2010، صفحة 32).

لقد تزايد الاهتمام بالاستثمار السياحي فيما يعرف بصناعة السياحة نظرا لما تقدمه من منتجات سياحية تعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على قطاعات اقتصادية أخرى، فهو يقوم بتنشيط كثير من القطاعات المساندة خاصة قطاع الخدمات كالنقل، الاتصالات، الحرف والصناعات التقليدية، وكل هذه القطاعات تعمل على تعميم الفائدة على الاقتصاد القومي على المستوى الكلي من خلال تنوع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل للمواطنين والمساهمة في زيادة الإنتاج القومي والعمل على تطوير المناطق الريفية، إضافة إلى أنه يعود بالنفع اقتصاديا على المجتمعات المحلية القاطنة بمناطق الجذب السياحي والتنمية السياحية من خلال تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة دخل الأفراد وتحسين مستوى دخل المجتمع وتطوير مستوى المرافق والخدمات والبنى التحتية وتحسينها (كباشي، الزهراني، 2008، صفحة 11).

2.1. خصائص الاستثمار السياحي ومتطلبات تنميته: تبرز خصائص الاستثمار السياحي من خلال المناخ الاستثماري الذي تتوفر عليه الدول ومدى قدرته على استقطاب السياح.

أ. **مناخ الاستثمار السياحي:** تبحث الاستثمارات في القطاع السياحي جملة من العوامل لمباشرة نشاطها في أي مكان، شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري في القطاعات الأخرى، ومن بين هذه العوامل ما يتعلق بمنظومة القوانين والتشريعات والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمار على أرض الواقع، سواء كان محليا أم خارجيا، بالإضافة إلى توفير بنى تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع، ولا يستثنى من ذلك الوضع الأمني والاستقرار السياسي الذي يؤدي الدور الأكبر في عملية الاستثمار السياحي، وهنا لابد من إزالة المعوقات التي يمكن أن يواجهها المستثمر في مجال السياحة كافة، وخلق ظروف ومناخ للإسراع بعجلة الاستثمار والعمل على تحقيق مجموعة من الشروط والخصائص خاصة منها (فرحات، خليفي، 2016، الصفحات 129-130):

- وضع استراتيجية واضحة المعالم والأهداف للمستثمر في مجال تطوير القطاع السياحي واعتباره من القطاعات المهمة التي يجب تنميتها وتطويرها.
- إجراء مسح ميداني وإعداد الدراسات والبحوث عن المناطق السياحية والتراثية والدينية.
- توفير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والطرق الرئيسية للمشاريع السياحية الاستثمارية.
- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال خلق حوافز إضافية للاستثمار مثل التسهيلات البنكية والتجارية.
- توفير الأمن للمشاريع الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال ليتمكنوا من العمل في ظروف مستقرة.
- الترويج الإعلامي للمناطق السياحية وزيادة الوعي الثقافي لدى عامة الناس.
- إلغاء التجاوزات والمخالفات على المواقع السياحية والأثرية وإعادة تأهيل البنية السياحية الأساسية.

ب. **متطلبات تنمية الاستثمار السياحي:** لتحقيق التنمية السياحية لابد من مراعاة مجموعة من المتطلبات العامة وهذا مهما كانت المعطيات الموجودة وبغض النظر عن طبيعة الإقليم السياحي، حيث تكون هذه المتطلبات مشتركة وأساسية لعملية تطوير الاستثمارات السياحية، وهي (بوزاهر نسرين، 2006، الصفحات 35-36):

- تموقع الدولة داخل السوق السياحية، فمن الضروري أن تكسب الدولة نفسها طابع سياحي خاص بها لتستطيع اختراق السوق الدولية واكتساب حصة في السوق.

- تسهيلات البنية التحتية، من خلال توفير شبكة طرق جيدة، شبكة اتصالات، توفير الأمن، توفير نظام معلومات مناسب ...الخ.
- وضع حوافز وإعفاءات جبائية من طرف الدولة.
- وجود تخطيط سياحي على مستوى الدولة وهذا لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواء المالية أو البشرية ويكون التخطيط بتحديد أهداف التنمية السياحية، إعداد الخطط اللازمة وتوجيه الطاقات المتاحة لبلوغ هذه الأهداف مع المراقبة والتعديل المستمرين لتحسين الأداء.
- الترويج لفرص الاستثمار السياحي.

3.1. متطلبات التنمية الاقتصادية من منظور الاستثمار السياحي

يعد الاستثمار السياحي أحد أبرز مجالات القطاع الخدماتي التي من شأنها المساهمة بشكل معتبر في تطوير إيرادات الدخل الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، التي تستوجب مراعاة عدة عوامل ومتطلبات أساسية أبرزها ما يلي (الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013، صفحة 8):

- مدى اندماج قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
- مدى استخدام الإيرادات الناتجة عن السياحة بما فيها العملة الأجنبية، لتمويل تطوير البنية التحتية ودعم المنشآت المحلية، سيما المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وللنهوض بالمهارات والمؤسسات اللازمة لإنشاء اقتصاد محلي نابض بالحياة.
- السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من الحكومات وما إذا كانت تشجع زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في السياحة ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتدعم الأنشطة كثيفة العمالة، وتستهدف المناطق الواجب ترقيتها.
- الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية وبلوغها الأهداف الاقتصادية.

2. مكانة قطاع السياحة ضمن الاقتصاد الجزائري

عرف قطاع السياحة في الجزائر اهتمام بسيط، فقد أظهرت حصيلة المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة 2002–2012، أن عدد المشاريع المبرمجة والمنجزة لم تتجاوز 195 مشروع بقيمة 135,6 مليار دج، مساهما في توفير نسبة ضعيفة جدا في مناصب الشغل بنسبة 1% من مجموع مناصب الشغل المفتوحة لمجموع المشاريع المسجلة ضمن مختلف القطاعات المحددة في الجدول رقم (01)؛ إلا أن معظم هذه المشاريع المخصصة لقطاع السياحة هي مشاريع بسيطة (مثل الترميم وإعادة التهيئة) وليست هيكلية، وهو ما

يمكن ملاحظته أيضا من خلال نسبة التمويل البسيطة (5%) المخصص لهذه المشاريع، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): المشاريع المنجزة حسب القطاعات خلال الفترة 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة المشاريع (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
السياحة	**195**	**%1**	**135595**	**%5**	**3517**	**%1**
النقل	18697	%58	233667	%9	46079	%15
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك	5900	%18	226627	%9	100991	%34
الصناعة	3445	%11	1569597	%62	103660	%35
الخدمات	2844	%9	328947	%13	35147	%12
الفلاحة	491	%2	23657	%1	5139	%2
الصحة	430	%1	25711	%1	4582	%2
التجارة	2	%0	3040	%0	0	%0
المجموع	32004	**%100**	**2546840**	**%100**	299115	**%100**

المصدر: (الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، 2020).

كما تواصلت وتيرة المشاريع المخصصة لقطاع السياحة خلال الفترة 2013-2019 بتسجيل 1.659 مشروع (من أصل46.138 مشروع) مشكلا نسبة 3,6% من الحجم الكلي للمشاريع المخصصة لمجموع القطاعات الاقتصادية المحددة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): عدد المشاريع المسجلة حسب القطاعات خلال الفترة 2013-2019

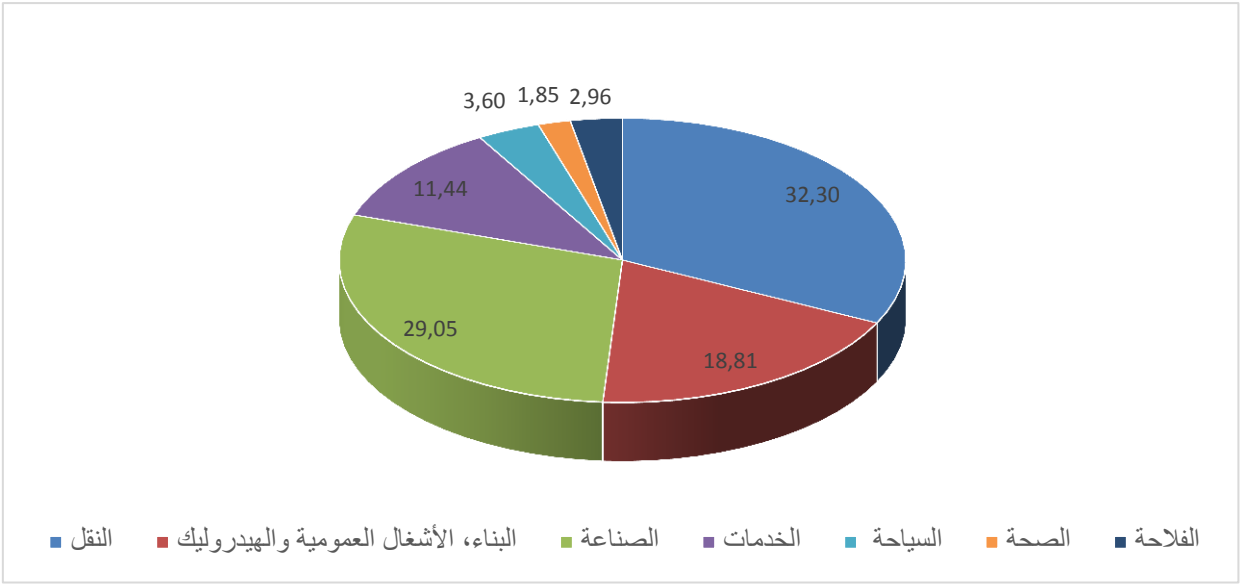

Source: (Direction générale de la ville stratégique, 2021)

أما التخصيص المالي المفتوح لقطاع السياحة ضمن هاته المشاريع فقد بلغ 1.432,9 مليار دج، وهو ما يقابل نسبة 12,35% من حصيلة التمويل لإجمالي مشاريع القطاعات المحددة في الجدول رقم (02) بحيث عرف قطاع السياحة اهتمام متزايد نسبيا خلال الفترة ما بين 2013 إلى غاية 2019 باحتلاله المرتبة الثانية بعد الصناعة من حيث التمويل.

الجدول رقم (02): المخصصات المالية المفتوحة حسب القطاعات خلال الفترة 2013-2019

القطاع / السنوات	القيمة المالية للمشاريع (مليون دج)							المجموع
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
النقل	105.392	175.135	174.327	119.162	138.263	1.617	3.961	717.857
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك	191.646	194.446	126.371	92.621	98.318	121.535	71.722	896.659
الصناعة	1.091.878	1.507.381	755.397	1.116.955	1.103.247	1.035.412	462.107	7.072.377
الخدمات	148.857	104.905	194.152	191.691	151.148	65.923	55.870	912.546
السياحة	**138.692**	**110.639**	**139.180**	**293.560**	**307.612**	**310.079**	**133.200**	**1.432.962**
الصحة	14.587	17.613	30.489	47.525	55.079	56.544	32.921	254.758
الفلاحة	25.083	26.270	53.498	67.530	51.540	82.833	37.357	344.111
المجموع	**1.716.135**	**2.192.530**	**1.473.414**	**1.839.044**	**1.905.207**	**1.673.943**	**797.138**	**11.597.411**

Source: (Direction générale de la ville stratégique, 2021)

أما عن مناصب الشغل التي أنشأت من خلال هذه المشاريع المسجلة ضمن قطاع السياحة خلال الفترة 2013-2019، فقد بلغت 91.003 منصب شغل (من أصل 995.379 منصب)، مشكلا نسبة 9,14% من مجموع مناصب الشغل المفتوحة لمجموع المشاريع ضمن مختلف القطاعات، كما هو موضح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): عدد مناصب الشغل المفتوحة ضمن المشاريع المنجزة حسب القطاعات خلال الفترة 2013-2019

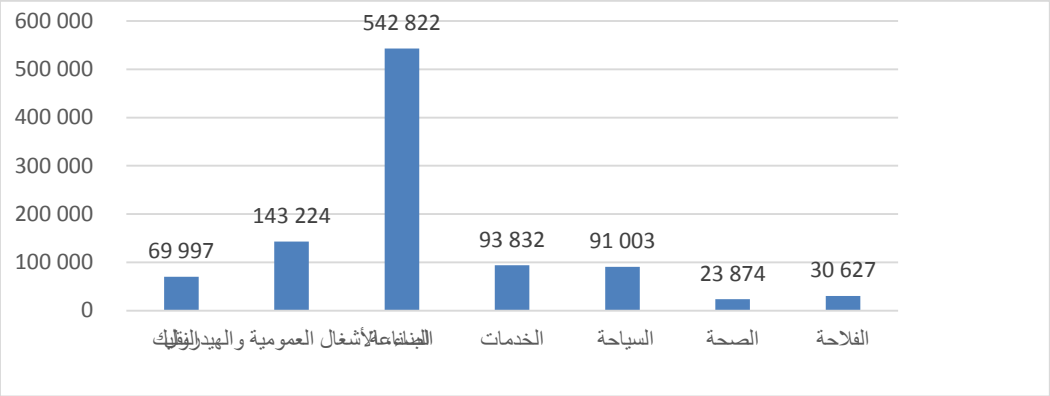

Source: (Direction générale de la ville stratégique, 2021)

3. القدرات الفندقية للسياحة في الجزائر

نسعى من خلال هذا المحور لقياس القدرات السياحية للمؤسسات الفندقية والمؤسسات المماثلة لها من خلال توزيع تعداد الفنادق وكذا طاقة استيعابها (تعداد أسِرَّتها) بمراعاة مختلف تصنيفاتها من حيث نوع ومن حيث فئة هذه المؤسسات.

1.3 تعداد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها

بلغ مجموع الفنادق والمؤسسات المماثلة لها في الجزائر خلال سنة 2017 تعداد 1.289 مؤسسة من مختلف الأصناف والفئات ذات الطبيعة القانونية والرسمية وقد كان تصنيفها وتوزيعها خلال الفترة 2014-2017 على النحو التالي:

الجدول رقم (03): توزيع تعداد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع خلال الفترة 2014-2017

فئة التصنيف	2014	2015	2016	2017
فندق (*****)	8	8	13	13
فندق (****)	6	6	12	23

فندق (***)	39	39	51	59
فندق (**)	46	46	46	48
فندق (*)	149	158	158	159
فندق (بدون*)	156	160	160	160
إقامة سياحية (**)	02	02	02	02
إقامة سياحية (*)	01	01	01	01
نزل (**)	02	02	02	02
نزل (*)	01	01	01	01
بيت الشباب (**)	01	01	01	01
بيت الشباب (*)	01	01	01	01
قرية عطلة (***)	01	01	01	01
شقق مفروشة للسياحة (فئة واحدة)	05	05	05	05
إقامات (فئة واحدة)	10	10	10	10
نزل جبلي (فئة واحدة)	06	06	06	06
في طريق التصنيف	555	552	566	601
هياكل أخرى مخصصة للفندقة	196	196	195	196
المجموع العام	**1.185**	**1.195**	**1.231**	**1.289**

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات،، الصفحات 47-54)

يظهر من خلال الجدول رقم (03) أن توزيع الفنادق والمؤسسات المماثلة لها من حيث النوع وتصنيف كل نوع يبدوا مقبولا، إلا أن الإشكال يبرز في الضعف الكبير في تعداد هذه المؤسسات التي يفترض بها أن تكون مؤهلة لتغطية احتياجات السياحة للسياح المقيمين والأجانب حيث لم تتجاوز 1.289 مؤسسة فندقية خلال سنة 2017.

الجدول رقم (04): توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب الفئة خلال الفترة 2014-2017

فئة التصنيف	2014	2015	2016	2017
حضري	872	870	903	949
حمامي	209	230	231	239

صحراوي	60	55	56	59
حمام معدني	26	21	22	23
مناخي	18	19	19	19
المجموع العام	**1.185**	**1.195**	**1.231**	**1.289**

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات،، 2018، الصفحات 47-54)

بالنظر لحجم المناطق الصحراوية في الجزائر وما تتميز به من تعدد للواحات والتي يفترض بها أن تستقطب حجم معتبر من السياح المحليين والأجانب، إلا أن الملاحظ من حيث تعداد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها غير كافية لتشجيع استقطاب السياح حيث لم يتجاوز عددها 60 مؤسسة فندقية، مع الإشارة لعدم استقرارها ما بين التزايد والتناقص.

2.3. الطاقة الاستيعابية للفنادق والمؤسسات المماثلة لها

بعد التطرق لتعداد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها وملاحظة أن تعدادها لم يتجاوز 1.289 مؤسسة خلال سنة 2017؛ نتطرق من خلال هذا العنصر للطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات ومدى قدرتها على تلبية الاحتياجات السياحية واحتواء السياح المقيمين والأجانب، كما هو موضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): توزيع تعداد الأسِرَّة للفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب النوع خلال الفترة 2014-2017

فئة التصنيف	2014	2015	2016	2017
فندق (*****)	4.242	4.242	6.734	6.734
فندق (****)	1.800	1.800	2.810	4.508
فندق (***)	5.829	5.829	7.045	5.678
فندق (**)	4.605	4.605	4.425	4.565
فندق (*)	10.639	11.295	11.295	11.335
فندق (بدون*)	8.406	8.533	8.533	8.533
إقامة سياحية (**)	384	384	384	384
إقامة سياحية (*)	313	313	313	313
نزل (**)	93	93	93	93
نزل (*)	30	30	30	30
بيت الشباب (**)	16	16	16	16

بيت الشباب (*)	20	20	20	20
قرية عطلة (***)	274	274	274	274
شقق مفروشة للسياحة (فئة واحدة)	91	91	91	91
إقامات (فئة واحدة)	426	426	426	426
نزل جبلي (فئة واحدة)	170	170	170	170
في طريق التصنيف	52.886	54.742	55.380	59.713
هياكل أخرى مخصصة للفندقة	9.381	9.381	9.381	9.381
المجموع العام	**99.605**	**102.244**	**107.420**	**112.264**

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات،، 2018، الصفحات 47-54)

رغم تنوع الفنادق والمؤسسات المماثلة لها من حيث التصنيف، إلا أن طاقتها الاستيعابية الإجمالية ضعيفة جدا إذ لم تتجاوز 112.264 سرير على المستوى الوطني خلال سنة 2017؛ هذه القدرات البسيطة غير مشجعة على النهوض بقطاع السياحة كمدخل للتنمية الاقتصادية، بل حتى في حال وجود تظاهرات إقليمية أو دولية كما هو الحال مع التظاهرات الرياضية فإنها غير كافية لتلبية احتياجات كافة الزوار والوافدين.

الجدول رقم (06): توزيع سعة الأسِرَّة للفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب الفئة خلال الفترة 2014-2017

فئة التصنيف	2014	2015	2016	2017
حضري	61.012	62.479	66.155	69.861
حمامي	27.962	30.380	30.500	31.326
صحراوي	4.547	3.636	4.780	4.928
حمام معدني	4.259	3.866	4.102	4.266
مناخي	1.825	1.883	1.883	1.883
المجموع العام	**99.605**	**102.244**	**107.420**	**112.264**

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات،، 2018، الصفحات 47-54)

مع تمتع الجزائر بمناطق صحراوية شاسعة ومتميزة في موقعها وواحاتها إلا أن الطاقة الاستيعابية للفنادق والمؤسسات المماثلة لها ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز في مجملها خلال الفترة المدروسة 4.928 سرير إضافة لعدم استقرارها ما بين التزايد والتناقص.

من جهة أخرى، رغم توزع عدد معتبر من المناطق والحمامات الطبيعية المعدنية عبر مختلف ربوع الوطن إلا أن طاقتها الاستيعابية ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز في أحسن الظروف 4.266 سرير خلال سنة 2017 وهي طاقة استيعابية ضعيفة جدا لا تكفي حتى لتلبية احتياجات السياحة الداخلية.

4. تجربة تركيا في مجال السياحة

يعد الاقتصاد التركي من أبرز الاقتصادات الناجحة والتي جسدت فكرة النهوض بالتنمية وتحقيق التنمية المستدامة، تميزت تجربة الدولة التركية في مجال الإصلاح الاقتصادي لتحقيق التنمية بالتركيز على الاستثمار الخدماتي والسياحي خصوصا بالإشراك الجيد لمختلف الجماعات المحلية واتباع استراتيجية اقتصادية وطنية للتأثير على البعد الاقتصادي بازدواجية مركزية ومحلية وتوزيع شبه متوازن للقطاع الاقتصادي عبر مختلف المناطق، بهدف تحقيق تكافؤ للفرص التمويلية ما بين مختلف المناطق التركية حسب الخصائص الاقتصادية لكل منطقة.

عرف تطور الاقتصاد التركي ديناميكية عالية خلال العشريتين الأخيرتين بمعدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام بنسبة 5% منذ سنة 2002، حيث أصبح من الاقتصاديات الأكثر أهمية من حيث إنشاء القيمة في الشرق الأوسط (Ministère de l'économie des finances et de la relance, 2021).

الجدول رقم (07): تطور القطاعات الاقتصادية للدولة التركية كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2019)

(الوحدة: %)

القيمة المضافة لكل قطاع (نسبة من الناتج الداخلي الخام)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قطاع الزراعة	10,3	9,4	8,8	7,7	7,5	7,8	6,1	6,0	5,8	6,4
قطاع الصناعة	28,0	30,6	30,3	31,6	31,9	31,7	32,4	29,1	29,4	32,7
قطاع الخدمات	61,8	60,0	60,9	60,7	60,7	60,5	60,7	55,76	62,55	62,68

Source (la banque de données de la banque mondiale, 2021).

من خلال تطور نسب القيم المضافة لكل قطاع كنسبة من الناتج الداخلي الخام (PIB) خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019، نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة لاقتصاد الدولة

التركية يكاد يبلغ ثلثي مجموع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة. هذه المعطيات تأكد تركيز الدولة على قطاع الخدمات كقطاع فاعل في التنمية المستدامة.

اعتمدت الدولة التركية على قطاع الخدمات كأحد أهم ركائز الإصلاح الاقتصادي. مركزة على السياحة كأبرز فروع قطاع الخدمات، فقد تمكنت من الاستغلال الجيد لتنوعها البيئي لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية ولتنوعها الثقافي الذي يجمع ما بين القارتين الآسيوية والأوروبية؛ فقد سمح الاستغلال الجيد لهذه المقومات السياحية في تزايد عائدات السياحة بمختلف مصادرها بما فيها الفنادق، بيع المصنوعات التقليدية، مداخيل السياحة العلاجية من خلال استغلال مختلف المنابع المعدنية والمنتجعات الصحية المنتشرة لدى العديد من البلديات الريفية ...الخ.

الشكل رقم (03): تطور عدد السواح الوافدين للدولة التركية خلال الفترة (2003-2019)

(الوحدة: نسمة)

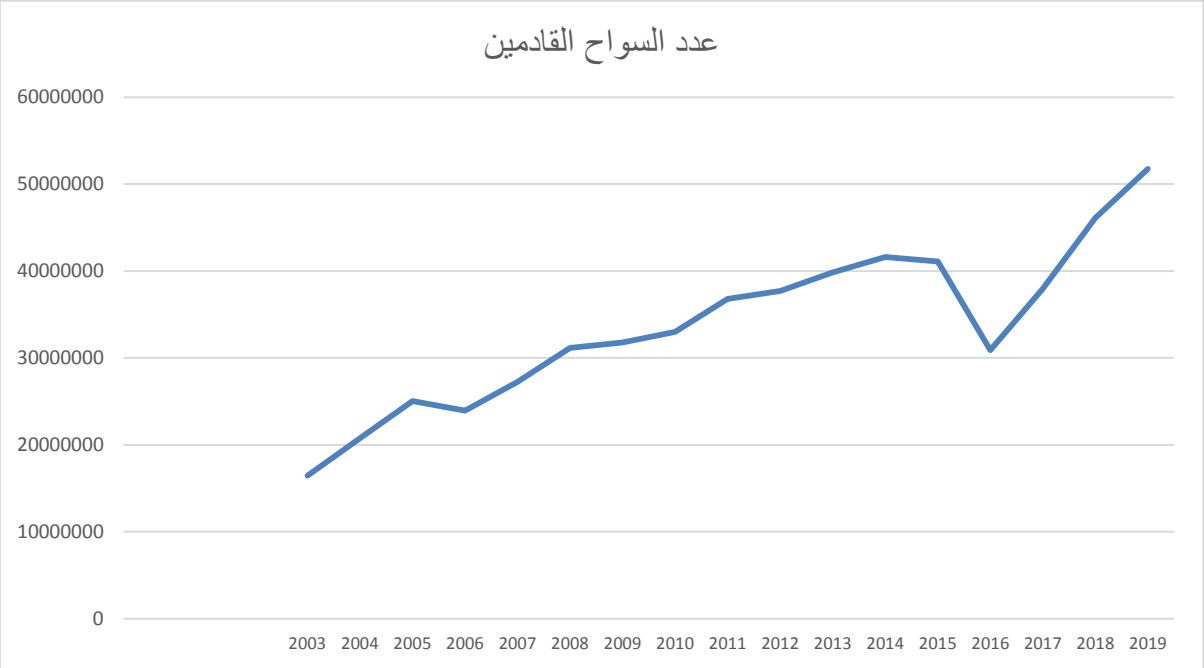

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المرجع التالي: (Cumhuriyeti & Kültür ve Turizm Bakanlığı, 2021)

من خلال تطور عدد السواح من المواطنين الأتراك والأجانب منذ سنة 2003، فإن مجموع عدد السواح قد ارتفع تدريجيا من 16.463.623 سائح ليصل إلى أكثر من الضعفين خلال سنة 2019بعدد بلغ 51.747.198 سائح.

يعود الانخفاض الذي عرفه عدد السياح ما بين سنتي 2016-2017 بسبب أزمة تدهور الوضع الأمني التي عرفتها تركيا جراء محاولة الانقلاب العسكري على الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بتاريخ 15 جويلية 2016.

رغم ذلك إلا أن عدد السياح قد شهد ارتفاعا متسارعا مع بداية سنة 2018 حيث بلغ عدد السياح في نهاية سنة 2019 تعداد 51.747.198 سائح (Cumhuriyeti & Kültür ve Turizm Bakanlığı, 2021) كأعلى قيمة بلغتها السياحة في تركيا أي بمعدل نمو 67,43 % مقارنة مع سنة 2016.

لتحديد الأثر المالي لتطور عدد السواح الوافدين إلى تركيا ندرس تطور عائدات السياحة كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (04): تطور عائدات السياحة للدولة التركية خلال الفترة (2003-2019)

(الوحدة: ألف دولار أمريكي)

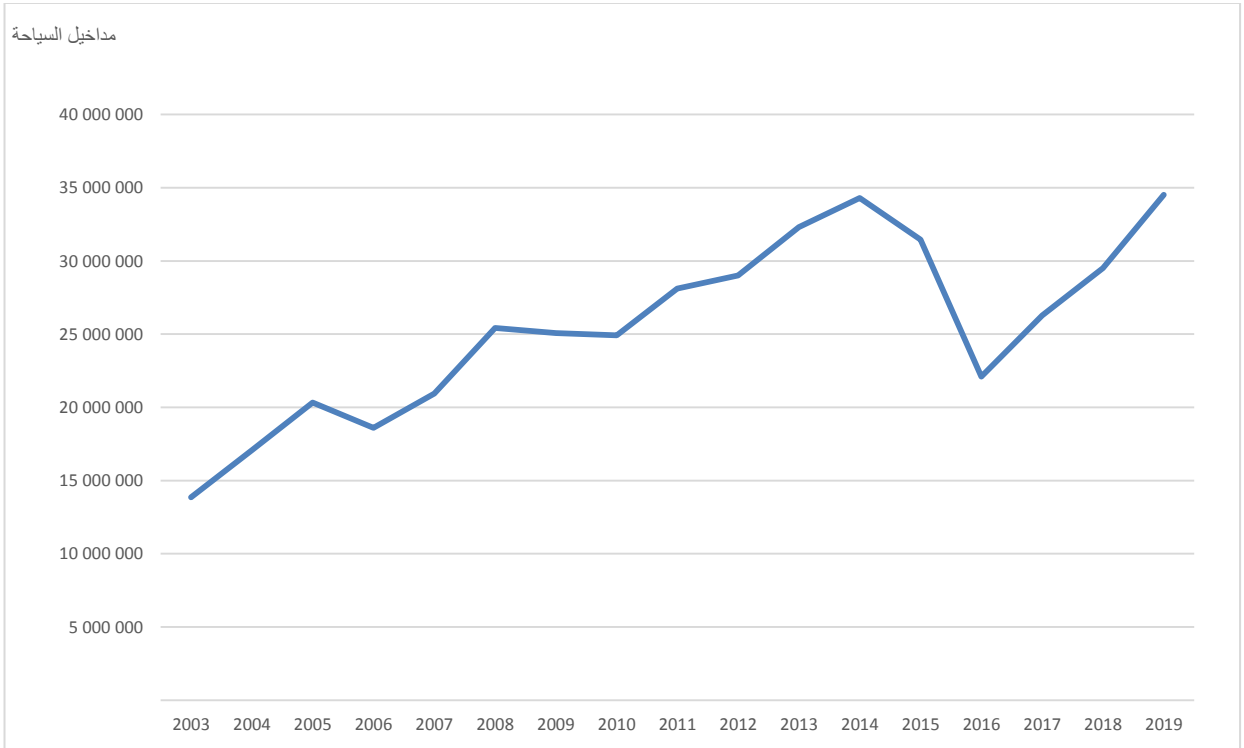

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المرجع التالي: (Cumhuriyeti و Kültür ve Turizm Bakanlığı، 2021)

إن تطور عدد السواح الوافدين إلى الدولة التركية خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2019 قد ساهم بشكل معتبر في ارتفاع عائدات السياحة والتي انطلقت من 13.854.866.000 دولار أمريكي لتبلغ؛ 34.520.332.000 دولار أمريكي (Cumhuriyeti و Kültür ve Turizm Bakanlığı، 2021) خلال سنة 2019.

تسبب انخفاض عدد السواح ما بين سنتي 2016-2017 جراء أزمة تدهور الوضع الأمني في تراجع حصيلة إيرادات السياحة، إلا أنها قد تحسنت بشكل ملحوظ مع بداية سنة 2018.

وقد جاء هذا التطور كنتيجة لتركيز الدولة التركية على قطاع الخدمات عموما ومجال السياحة بشكل خاص في إصلاح الوضع الاقتصادي والمالي وتحقيق التنمية المستدامة.

أخذت تركيا مجموعة من التدابير وطبقت سياسات وامتيازات تشجيعية من شأنها رفع حصص الاستثمار السياحي كإنشاء العديد من المنشآت السياحية، انجاز قاعدة تحتية سياحية مرنة تستجيب لمتطلبات السائح المتغيرة باستمرار، خاصة وأن الهيكلة الديناميكية لهذا القطاع جعلت منه قطاعا له علاقة أمامية وخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية (طوال هبة وآخرون،، 2019، صفحة 16).

من جهة أخرى، تتميز الدولة التركية كذلك بالسياحة الاستشفائية العلاجية وهذا لما تتمتع به من قدرات وجودة في مجال الرعاية الصحية، خاصة لتمتعها بمؤسسات صحية عديدة في مختلف الجوانب الصحية واحتوائها للعديد من منظمات إعادة التأهيل والرعاية الصحية التي تتميز بمعايير معتمدة دوليا، مختلف هذه العوامل ساهمت في ارتفاع عدد السياح والمسافرين الوافدين لتركيا.

الخاتمة

تشكل السياحة أحد أبرز القطاعات الاقتصادية على الصعيد الدولي، حيث تجسد لدى عدة دول مصدر دخل رئيسي لإجمالي الدخل الوطني، كما هو الحال مع الدولة التركية التي تولي اهتمام معتبر للسياحة كنشاط اقتصادي قوي وفعال.

أظهرت الدراسة من حيث اختبار مدى صحة الفرضيات النتائج التالية:

- يعتبر النشاط السياحي في الجزائر ضعيفا وغير كاف لانتهاجه كقطب اقتصادي فاعل في تحسين الدخل الوطني وهذا رغم تمتع الجزائر بمقومات طبيعية وبيئية جيدة من شأنها استقطاب السياح المقيمين والأجانب، إلا أن القدرات السياحية لدى المؤسسات الفندقية والمؤسسات المماثلة لها ضعيفة وغير كافية لتلبية احتياجات السياح؛ فقد أظهرت الدراسة أن الاستثمار السياحي في الجزائر قد حضي باهتمام ملحوظ خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2019؛ فمن حيث التخصيص المالي المفتوح لقطاع السياحة ضمن مختلف المشاريع الاقتصادية المحددة في الجدول رقم (02) قد بلغ 1.432,9 مليار دج، وهو ما يقابل

نسبة 12,35% من حصيلة التمويل الإجمالي، باحتلاله المرتبة الثانية بعد الصناعة، هذا من جهة، ورغم مساهمته في خلق مناصب شغل معتبرة مقارنة بالمشاريع المحققة خلال نفس الفترة، من جهة ثانية، إلا أن تأثير ذلك على النشاط السياحي غير واضح، نظرا لغياب عوامل أخرى مساهمة في الترويج للسياحة خاصة الدور الإعلامي.

رغم الاهتمام الملحوظ بالسياحة من حيث التمويل وكذا خلق مناصب شغل، ورغم تمتع الجزائر بمناطق صحراوية واسعة وما تتميز به من تعدد للواحات والتي يفترض بها أن تستقطب حجم معتبر من السياح المحليين والأجانب، إلا أن تعداد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها غير كافية لتشجيع استقطاب السياح حيث لم يتجاوز عددها 60 مؤسسة فندقية، مع عدم استقرارها.

تنوعت الفنادق والمؤسسات المماثلة لها من حيث التصنيف، إلا أن طاقتها الاستيعابية الإجمالية ضعيفة جدا إذ لم تتجاوز 112.264 سرير على المستوى الوطني خلال سنة 2017؛ هذه القدرات البسيطة غير مشجعة على النهوض بقطاع السياحة كمدخل للتنمية الاقتصادية؛ وبهذا فإن الفرضية الأولى لدراستنا التي نصت على أن "الجزائر تحتاج لقدرات مؤسساتية وفندقية كافية لتلبية احتياجات السياح"، هي صحيحة.

- من جهة أخرى، تجمع الدولتين الجزائرية والتركية روابط تاريخية وثقافية عديدة جعلت منهما دولتين مميزتين من حيث التنوع الثقافي وما توفره من مزايا قوية في استقطاب السواح، وعليه فإن الفرضية الثانية التي نصت على أن "الجزائر تحتوي على مقومات سياحية وثقافية تشابه بشكل معتبر قرينتها التركية" هي صحيحة.

كما أظهرت الدراسة نتائج أخرى تميزت بها تجربة تركيا، ساهمت في دعم نجاح القطاع السياحي منها على الخصوص:

- الاهتمام الكبير بمختلف البنى والمنشآت القاعدية الضرورية لتسهيل التواصل ما بين مختلف مناطق الدولة، وضمان سهولة تنقل السواح.
- الاستغلال الجيد للموارد البشرية خاصة من حيث التكوين في تسخير الظروف الملائمة لترقية النشاط السياحي بمختلف المناطق بما فيها القرى التركية.
- توظيف جيد لوسائل الإعلام بمختلف أشكالها للترويج للسياحة واستقطاب السواح.
- بناء علاقات دولية متعددة مع عديد دول العالم لتسهيل حركية تنقل السواح وتبسيط إجراءات منح التأشيرات.

من أبرز التوصيات التي توصلنا لها من خلال دراستنا كمحاولة للاستفادة من التجربة التركية، ما يلي:

- يتوجب على السلطات الجزائرية أن تعمل على توفير مختلف العوامل الضرورية لتشجيع السياحة خاصة المنشئات القاعدية من طرقات ومرافق ووسائل النقل وغيرها من العوامل التي تساهم في خدمة السياحة.
- توفير مناخ استثماري ملائم للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعديل وتحيين التشريعات المنظمة للأنشطة الاستثمارية ذات الطابع السياحي.
- الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية التي تعد عنصر فعال في نجاح النشاط السياحي والتي من شأنها المساهمة في رفع عدد السواح عند تمكنها من بلوغ الجودة في الخدمات السياحية المقدمة.
- التركيز على الخصوصيات التاريخية والثقافية التي تميز مختلف مناطق الجزائر وتسخيرها لتحقيق التنويع السياحي وخلق وجهات سياحية مميزة، من شأنها أن ترفع عدد السواح.
- الاستغلال الأنسب لمختلف وسائل الإعلام من أجل المساهمة في التعريف بالخصوصيات السياحية لمختلف ربوع الوطن.

المراجع

– الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2013). السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. *مؤتمر*. جنيف، تقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة، جنيف.

– الديوان الوطني للإحصائيات. (2018). الجزائر في بضع أرقام. *(العددين: 46، 48)*. الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات.

– الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار. (2020). بيانات التصريح بالاستثمار حسب قطاع النشاط: 2012-2017. الجزائر.

– بلحسل منزلة ليلى، قاسي نجاة. (03-04 مارس, 2020). الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع النظري والتطبيق العملي –دراسة مقارنة–. *مداخلة ضمن فعاليات مؤتمر علمي دولي حول: التنمية السياحية في البلدان العربية في ظل متطلبات المنافسة الدولية –تحديات ورهانات–*. تونس. تم الاسترداد من

https://www.researchgate.net/publication/345851189_alastthmar_alsyahy_fy_aljzayr_byn_alwaq_alnzry_walttbyq_almly_-drast_mqarnt

– بوراوي ساعد. (2017). تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) –دراسة مقارنة–. *أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد دولي*. باتنة– الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة1.

– بوزاهر نسرين. (2006). تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر. *مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل*. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

– بوفليح نبيل. (11–12 05, 2010). واقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا حالة الجزائر، تونس والمغرب –دراسة مقارنة–. *مداخلة ضمن ملتقى وطني حول السياحة في الجزائر –واقع وآفاق– يومي 11–12 ماي 2010*. البويرة، المركز الجامعي البويرة.

– خليفي عيسى، فرحات سميرة. (2016). أثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر. *المجلد2، العدد 6* . مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية.

– طوال هبة وآخرون. (2019). وسائل وسبل تطوير العمل السياحي –تجربة تركيا–. *كتاب جماعي: الإبداع، ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية المستدامة*. الجلفة، جامعة زيان عاشور، الجزائر: مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة.

– عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، كباشي حسين قسيمة. (2008). الاستثمار السياحي في محافظة العلا. المملكة العربية السعودية، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، الهيئة العامة للسياحة والآثار، المملكة العربية السعودية: مركز ماس.

- Cumhuriyeti, T., & Kültür ve Turizm Bakanlığı. (2021). Türkiye. Récupéré sur (https://www.ktb.gov.tr/EN-249307/tourism-receipts-and-expenditures.html).

- Direction générale de la ville stratégique, d. é. (2021). Bulletins d'information statistique de l'entreprise. *(N22, N24, N26, N28, N30, N32, N34, N36,), éditions 2013-2020*. Alger: Ministère de l'industrie et des mines, .

- la banque de données de la banque mondiale. (2021). la banque de données. Récupéré sur http://databank.banquemondiale.org/data/reports.aspx?source=2&country=TUR

- Ministère de l’économie des finances et de la relance,. (2021). Turquie : Indicateurs et conjoncture,. (D. g. trésor, Éd.) France. Récupéré sur https://www.tresor.economie.gouv.fr